هذه الضيعة الموقوفة بقرية فلان بمرو وان هذا الذي
حضر يستحق غلات هذا الوقف لانه ابن بنت الواقف المذكور
فيه وان هذا الذي الذي حضر معه رفع من غلات هذه
الضيعة كذا فوجب عليه تسليم حصته اليه وهي هذا وفي المحضر
خلل من وجوه احدها انه اذا وقفها على اولاده و اولاد
اولاده هل يدخل فيه اولاد البنات فيه روايتان والفتوى
على انهم لا يدخلون يقول الحقير قوله لا يدخلون محل نظر
والصحيح انهم يدخلون كما يدل عليه ما سر في فصل دعوى
الوقف نقلا عن قاضيخان وفي هذا الباب تفصيل ذكرها
العلامة الشهير بكمال باشازاده في رسالة مستقلة والله
اعلم قال والثاني ان حق الدعوى للمتولي لا للمستحق
وانما له اخذ الغلة فلا تسمع دعواه والثالث انه لم يذكر
ان البر الذي في يده زرعه بنفسه بحكم الغصب او بحكم
المزارعة ولو غصب ارض الوقف وزرع في رواية الاصل
ان جميع الزرع له فلا يكون لاحد حق الخصومة فيه ولو زرع
بحكم المزارعة فلا بد ان يبين وجهه لانه يجوز انه ذكر فيه
شرطا فاسدا فيكون كل الزرع له الرابع ان يبين جميع المستحقين
لينظر انه هل يخصه هذا القدر المدعى او لا الخامس انه قال
في زنته البر مثله وانما يكون في زنته اذا اتلفه ولم يذكر انه
اتلفه ولو اتلفه بمرو وخاصه في بخاري وسمرقند في بخاري
اقل او اكثر فهو مخير بين ثلاثة اشياء على ما تقدم فلا بد ان
يبين قيمة كلا الوضعين خلاصة محضر المدعي فلان انه قبض منه
كذا ادرها بغير حق واستهلكه فوجب عليه ادا مثل هذه
الدراهم لو توجد والا فقيمتها يوم القبض والخلل انه ذكر انه
قبضها بغير حق ولم يذكر انه استهلكها بغير حق او بغير رضا صاحبها

يحتمل

ويحتمل ان المالك رضي بقبض صاحبها قال الامام جواهر زاده
الغاصب اذا غصب شيا ورضي المالك بقبضه وهو قبض للحفظ
بري عن الضمان وفي الجامع الكبير هذا اذا قبض للحفظ اما
اذا انتفع الغاصب ثم اجاز المالك حفظ لا يبرا عن الضمان
ثم المدعي اذا ذكر القبض بلا حق ولم يذكر الاستهلاك ينبغي
ان يطلب اولا عين تلك الدراهم ان كان المدعي عليه منكرا
القبض بلا حق لانها لو قايمة يجب عليه تسليم عينها فان
عجز تسلم القيمة والصواب ان يطالب المدعي عليه باحضارها
ان كانت لتيتم البينة عليها محضر اهل سكة ادعوا على
ورثة متولي المسجد كذا من دراهم الوقف والخلل ان
الدعوى انما تسمع من المتولي لا من غيره محضر دعوى الف
دينار بسبب استهلاك اعيان بسمرقند والخلل انه لم
يبين قيمتها في محل الاستهلاك وقد يكون بين البلدين
تفاوت الثاني انه لم يبين الاعيان وقد تكون قيميا وقد
يكون مثليا وهو لم يعلم ذلك ولا بد ان يبين حتى ينظر انه
مثلي او قيمي محضر في دعوى الارث من غير ذكر البر وهذا
ظاهر وخلل اخر انه لم يبين الارث انه من ابيه او من
امه وبيانه لازم وانه قال في المحضر محدود ملك فلان
جود وجوري تار وزمرك وفلان ورثه مانده ولا بد
ان يقول ميراث مانده ابن محدود وقال الامام النسفي
كتب صر الميراث او بالغ فيه غير اني كتبت وترك ميراثا
فاني استاذي انه غير صحيح وقال اكتب وتركه ميراثا قال
وهذا ليس بخلل ان المسئلة في الاقضية انه لو ادعى الارث
وقال كان هذا ملك ابي الى وقت موته او في يده الى وقت
موته لحاجته الى ذكر البر فحمل هذا على ان الشهود قالوا

Copyright © King Saud University